الفصل 1

# مقدمة

في ظل النمو الذي شهدته إمارة دبي على مدى العقدين الماضيين، تزايد الطلب على التعليم الخاص مما يشكل مؤشراً على أعداد الوافدين الذين جاؤوا للعيش في دبي. وفي الوقت الراهن يلتحق 88% من طلبة دبي بمدارس خاصة، وفي الواقع فقد حظي الارتفاع الكبير في الطلب عليها خلال هذه الفترة بأهمية ملحوظة، حيث أدركت السلطات المحلية أهمية إنشاء جهة حكومية مختصة تتولى الإشراف على توسعة هذا القطاع، فكان تأسيس هيئة المعرفة والتنمية البشرية في عام 2007[1]. ونظراً للبيئة الفريدة لإمارة دبي (المتمثلة بكون غالبية السكان من الوافدين وليس من الإماراتيين) فقد كان التحدي المُلح أمام هذه المؤسسة الحكومية الجديدة هو تحديد نهجٍ مناسب لتنظيم قطاع التعليم الخاص. وبعد فترة قصيرة وبالتحديد عام 2008 صدر التقرير الرائد للبنك الدولي والذي حمل عنوان "طريقٌ لم يُسلَك بعد – الإصلاح التعليمي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، والذي طرح فرضيةً مفادها أنه بالإمكان تطوير المنظومة التعليمية في المنطقة عبر الارتقاء بمستوى الحوكمة، حيث يستلزم وجود برامج وخدمات وسياسات وطنية تتمتع بالكفاءة والفعالية، تطوير

الشكل 1

**توزُّع الطلبة بحسب نوع المنهاج الذي تقدمه المدرسة 2014/2013**

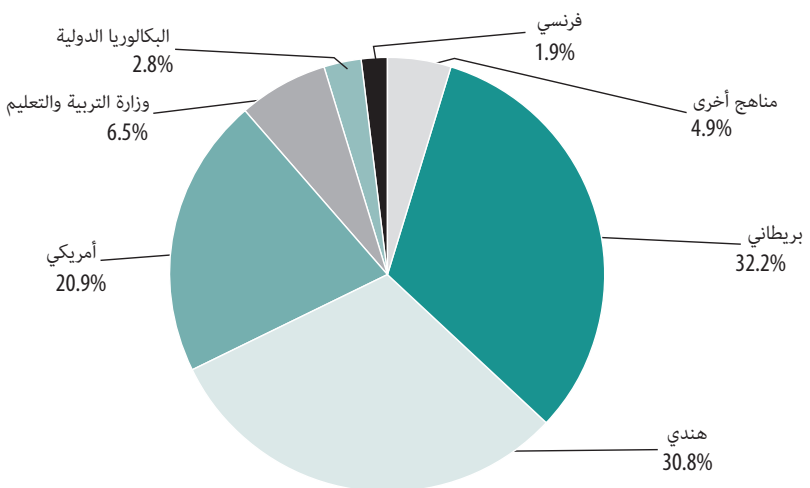


المصدر: هيئة المعرفة والتنمية البشرية، مارس 2014.



The Road Traveled Dubai's Journey 10-30-14 ARA.indd 1 10/30/14 1:56 PM

**الشكل 2**

**النمو في أعداد الطلبة الملتحقين بالمدارس الحكومية والخاصة في دبي (2008–2014)**

المصدر: هيئة المعرفة والتنمية البشرية، مارس 2014.

مستوى التفاعل بين الحكومة والناخبين بحيث يقوم على الشفافية والمساءلة والمشاركة. وقد اعتمدت المبادئ الرئيسية لهذا النهج بشكل أساسي على الإشراف وليس التدخل، الأمر الذي حظي باهتمام هيئة المعرفة وأدى بالتالي إلى تبنيها إطار السياسات الذي انبثق عن ذلك التقرير وإجراء التعديلات اللازمة عليه لتطبيقه في دبي.

وبعد خمس سنوات على ذلك التاريخ، طلبت هيئة المعرفة مؤخراً من البنك الدولي إجراء مراجعة لمبادراتها في الحوكمة. وبعد قيام فريق من البنك الدولي بالعمل عن قُرب مع نظرائهم في هيئة المعرفة، فقد أنجز الفريق هذه الدراسة وعرض نتائجها ضمن هذا التقرير.

في الوقت الراهن، يلتحق طلبة المدارس الخاصة في دبي (من الإماراتيين وغير الإماراتيين) بمدارس يبلغ عددها 158 مدرسة تقدم حوالي 15 منهاجاً تعليمياً، منها على سبيل المثال الأمريكي والإماراتي والبريطاني والبكالوريا الدولية والهندي والباكستاني وغيرها. وتشهد هذه النسبة من الطلبة في التعليم الخاص تزايداً مُطَّرِداً (الشكل 2)، فيما قد يبدو توجهاً مفاجئاً بالنسبة للطلبة الإماراتيين (الشكل 3)، ويُرجَّح بأن تُواصل هذه النسبة تقدمها بثبات، نظراً لتزايد أعداد طلبة المدارس الخاصة في دبي على المدى الطويل بمعدل سنوي يتراوح بين 7% و 8%.[2] وفي هذه الأثناء، أظهرت مشاركة دبي في اختباري دراسة الاتجاهات العالمية في الرياضيات والعلوم TIMSS والدراسة العالمية لمستوى التقدم في مهارات القراءة PIRLS عام 2011 [3]، بأنه وعلى الرغم من كون نتائج تعلم الطلبة في دبي أفضل مستوى من نظرائهم في الدول الأخرى المشاركة من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إلا أنها كانت أدنى مستوى من المعدل العالمي في الصفين الرابع والثامن ضمن الرياضيات والعلوم، وفي الصف الرابع ضمن القراءة. كما أظهرت النتائج وجود تفاوت وتباين واسع بين المدارس باختلاف مناهجها التعليمية، وكذلك بين المدارس الحكومية والخاصة. كما كانت هذه النتائج مشابهة للنتائج التي سجلها الطلبة بعمر 15 سنة في اختبار البرنامج الدولي لتقييم الطلبة PISA.[4] وبعبارة أخرى، فإنه بالإمكان الارتقاء بمستوى الجودة في المدارس الخاصة في دبي.

ويقود المبادرات التعليمية لهيئة المعرفة في إطار دعمها لخطة دبي الاستراتيجية 2015 دافعان استراتيجيان، هما ضمان حصول الطلبة في دبي على فرصٍ مناسبة للالتحاق بمؤسسات تعليمية عالية الجودة، وتخرجهم منها مؤهلين بالمعارف والمهارات التي تلزمهم للمشاركة الفاعلة في بناء اقتصاد قوي قائم على المعرفة.

**الشكل 3**

**الطلبة الإماراتيون في المدارس الخاصة بدبي (2001–2014)**

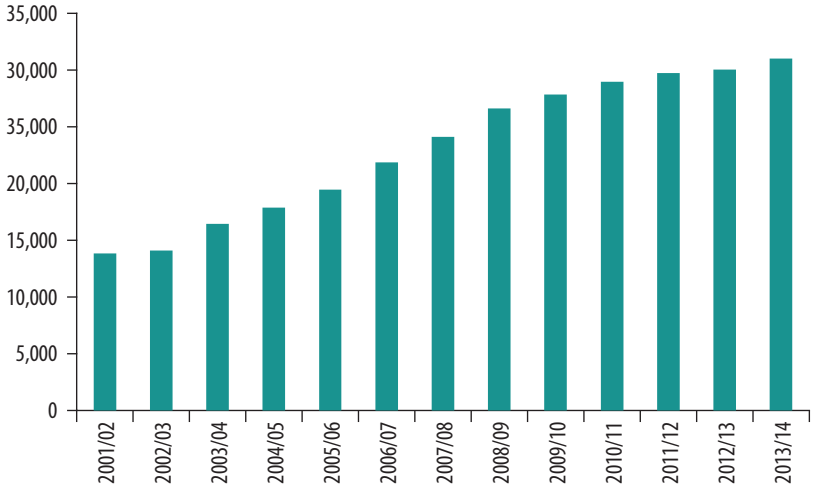


المصدر: هيئة المعرفة والتنمية البشرية، مارس 2014.

ويتلخص الهدف الرئيسي لهذه الدراسة في فهم الدوافع وراء مبادرات السياسات التعليمية التي أطلقتها هيئة المعرفة، والمبادئ التي وجهت تصميمها، والكيفية التي تم بها تنفيذها، وأسلوب عملها على أرض الواقع في وقتنا الراهن. وننظر فيما يلي ضمن السياق الأوسع لهذه القضية عبر تقديم لمحة موجزة عن (أ) النمو في قطاع التعليم الخاص (ب) وبروز مبادرات لإصلاح الحوكمة في القطاع الحكومي ضمن الأجندة العالمية للسياسات التعليمية. ننتقل بعدها للنظر في حالة دبي، حيث نعرض للنقاش الذي دار في تقرير "طريقٌ لم يُسلَك بعد..." قبل دراسة الكيفية التي تمت بها ترجمة إطار السياسات على أرض الواقع ضمن هيئتها المؤسسية الراهنة في دبي، من خلال تطوير المؤسسات التي أبصرت النور. وننظر بعدها في إطار السياسات وهو موضع التطبيق، لإظهار الكيفية التي تعمل بها المكونات الأساسية مع بعضها بعضاً. ونُنهي دراستنا باقتراح بعض الخيارات حول الأساليب الممكن تطبيقها مستقبلاً لتحقيق المزيد من التطور لهذه المنظومة.

## الحواشي

1. تبقى مسؤولية توفير خدمات التعليم الحكومي بيد وزارة التربية والتعليم في دولة الإمارات العربية المتحدة.
2. تقديرات هيئة المعرفة والتنمية البشرية
3. ترمز كلمة TIMSS اختصاراً إلى دراسة الاتجاهات العالمية في الرياضيات والعلوم، وهي تقييمٌ دولي لمقارنة مستويات تعلم الطلبة في الرياضيات والعلوم مع أقرانهم في دول العالم الأخرى، ويوفر هذا التقييم بيانات حول الاتجاهات في أداء الطلبة وإنجازاتهم ضمن مادتي الرياضيات والعلوم مع مرور الوقت. ويجري هذا التقييم كل 4 سنوات للطلبة في الصفين الرابع والثامن. أما PIRLS فترمز اختصاراً إلى الدراسة العالمية لمستوى التقدم في مهارات القراءة، وتنعقد كل 5 سنوات لطلبة الصف الرابع.
4. البرنامج الدولي لتقييم الطلبة PISA هو دراسةٌ عالمية تنعقد كل ثلاث سنوات بهدف تقييم المنظومات التعليمية حول العالم، وذلك عبر اختبار مهارات ومعارف الطلبة بعمر 15 سنة. وقد شارك في هذا الاختبار إلى الآن طلبة يمثلون أكثر من 70 اقتصاداً حول العالم.